

أسس عام 1997 ورأسماله ثلاثة ملايين يورو

موهوب : «النيجر الإسلامي» يعيش ظروفاً مصرفية متدنية



عمار موهوب

قراراته؟

■ حتى الآن لا توجد، لأننا كما قلت نطبق الشريعة الإسلامية في حدها الأدنى، كما أن البنك المركزي نفسه على عكس ما هو موجود في البلدان العربية، ونحن نحاول الآن أن تكون لنا مثل هذه الجهة.

كون النيجر إحدى الدول الموقعة على نظام (س.ف.ا) الذي نظم علاقات تجارية واقتصادية بين دول غرب أفريقيا وهو نظام غير إسلامي هل يؤثر في عملكم في البنك؟

■ نعم، نحن مضطرون للعمل وفق التنظيمات التي تحكم وتنظم العمل المصرفي، الذي هو بطبيعة الحال مؤسس من طرف السلطات المصرفية لغرب أفريقيا، ونحن ملزمون بالعمل في هذا الإطار.

■ ما مدى إقبال الناس على التعامل مع البنك باعتباره المصرف الإسلامي الوحيد في النيجر التي يتجاوز عدد المسلمين فيها 90 في المئة من سكانها؟

■ يوجد إقبال جيد ولكنه نسبي، وحتى لا نخفي فإن السوق نفسها في النيجر ضعيفة، إذ لا يمكننا الاعتماد على إيرادات المجتمع (ادخارها) باعتبار أن القدرة الشرائية ضعيفة، وبالتالي لا يمكننا انتظار ادخار العائلة النيجرية، إضافة إلى وجود ما يسمى

الاقتصاد الموازي خارج المصرف، إذ يفضل المواطن هنا أخذ أمواله في حقيبة بدلا من إيداعها في البنك، فمعدل الناس الذين لديهم حسابات مصرفية لا يتعدى 5 في المئة.

■ ما نوع المشاريع التي تقومون بالمساهمة في تنفيذها؟

مطبق في البنوك الإسلامية الأخرى تماما لاعتبارات عدة منها المحيط الاقتصادي أو البيئة التي نحن فيها، إذ يصعب فيها تطبيق تقنيات التمويل الإسلامي التي عادة ما تخضع إلى الشفافية العالية، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن البنك لا يقول أي مشاريع تتعارض مع الشريعة الإسلامية، فنحن إذ نعمل عند الحد الأدنى، وهذا في ظني يجب تشجيعه لما يلعبه من دور في استثمار أموال المسلمين لما هو خير لهم.

■ هل للمصرف فروع في نيامي أو في المناطق الأخرى؟

■ لم يتوسع البنك حتى الآن على باقي محافظات النيجر وحتى في نطاق العاصمة لاعتبارات متعلقة أيضا بالبيئة الاقتصادية التي نعمل فيها وكذلك القوى الاقتصادية في النيجر، فإذا علمنا أن كل

الاستخدامات المالية الأنيبة المتداولة بما فيها خطابات الضمان والتعهدات في جميع مصارف النيجر البالغ عشرة مصارف تبلغ 400 مليون دولار مع مجموع موارد تصل إلى 350 مليون دولار، إذا علمنا ذلك فإن

عملية فتح فرع جديد أو فروع تصبح عملية غير مجدية ولا يستجيب للوضع الاقتصادي، وكذلك هناك جانب آخر وهو غياب البنك المركزي النيجري

نفسه عن بعض المحافظات، وهذا يعوق بالطبع فتح فروع أخرى لأنك لا تجد الوجود الذي تتعامل من خلاله، فإين تضع السيولة؟ وهذا ما يحدث الآن للمصارف التي فتحت في هذه المناطق.

■ هل لدى البنك جهة شرعية يستند إليها في إصدار

مع كل يوم جديد يتزايد اهتمام العالم بالمصارف الإسلامية وصيغ التمويل الإسلامي، فبالإضافة إلى تبني بعض الدول النظام المالي الإسلامي يتزايد اتجاه بعضها إلى أسلمة عملياتها بإدخال خدمات مصرفية إسلامية، وكذلك الاتجاه إلى افتتاح فروع بنكية إسلامية. في أفريقيا وفي الأونة الأخيرة، أبدت عدد من الدول استعدادها لتقديم خدمات مصرفية إسلامية لعملائها نتيجة تزايد الطلب على مثل هذه الخدمات، فقد بدأت بالفعل عدد من الدول غير العربية في القارة ومنذ وقت الدول في هذا المجال، فإضافة إلى جنوب إفريقيا، السنغال، نيجيريا وكينيا تبرز النيجر ذات الأغلبية المسلمة في تبني هذا الاتجاه، إذ يبرز اسم بنك النيجر الإسلامي للتجارة والصناعة وأصحا بين المصارف الربوية في الدولة، لمعرفة أهداف البنك وأهم عملياته قال المدير العام للبنك عمار موهوب وهو جزائري الجنسية سبق أن تقلد مناصب عدة في المجال المصرفي آخرها كان في مجموعة بلة البركة في الجزائر.

■ متى أنشئ البنك؟ وما الأهداف والاستراتيجيات التي صاحبت إنشائه؟

■ بنك النيجر الإسلامي للتجارة والصناعة أسس في عام 1997 وهو شراكة بين البنك الإسلامي للتنمية في جدة وبيت المال الإسلامي في جنيف وحكومة

دولة النيجر بواقع الثلث للكل ويبلغ رأس المال المقرر ثلاثة ملايين يورو (17.43 مليون ريال)، وفي الحقيقة

إن المعاملات الإسلامية هنا في البنك لا تخدم ما هو

استنساخ الجياد الفائزة من بين ابتكارات أكبر معرض للفروسية في المنطقة

الشركات العالمية تشارك في معرض دبي الدولي للخيل

للدخول إلى دول مجلس التعاون الخليجية الأخرى، إذ يشكل المعرض منصة مهمة للترويج لإسبيلنا الجديدة في قطر. وتطلع إلى توسيع أعمالنا في الشرق الأوسط، وننظر إلى العرض كتفئة أساسية لانطلاقنا في المنطقة، ومن الشركات الأخرى التي تشارك لأول مرة في المعرض شركة ريسوود المحدودة Racewood Ltd من المملكة المتحدة. وستعرض الشركة جهاز محاكاة تفاعلي، يقد ظروف السباق الواقعية التي تسجل في معظم ميادين السباق الرئيسية في العالم. ويعتبر جهاز المحاكاة أول جهاز من نوعه في العالم يأخذ بالاعتبار الناحية النفسية للسباق، ويوفر تحليلاً لاسلوب الجوكي بالكمبيوتر، ويعطي بعض الاقتراحات فيما يتعلق باستخدام السوط والتوازن.

واستكمالاً لعروض منتجات الفروسية، ستقام سلسلة من الندوات المتخصصة بالطب البيطري، وتقديمات للعارضين. وستستضيف تلك الجلسات متحدثين محليين ودوليين للتحدث إلى المختصين في هذا القطاع والمهتمين من الأطباء البيطريين، وأصحاب الخيل، ومربي الخيل، وسياس الخيل، كما سيحدث في هذه الندوات متحدثين من مستشفيات ومختبرات دولة الإمارات العربية المتحدة، وسيشمل ذلك مختلف جوانب العناية بالظلف، والتعافي من الإصابات، والعلاج بالتدليك، والتغذية، والقضايا المتعلقة بالتنفس، والتكاثر والأمراض الجلدية. وانتهى عبدالله قاسم إلى القول: «ستستفيد الأعمال المرتبطة بالخيل، سواء كانت للسباق أم للركوب، بشكل متزايد من التقنية المقدمة إلى جانب الأساليب التقليدية، ونعتقد بأن أنشطة العارضين في دولة هذا العام من المعرض متوازنة، وهي أفضل مجموعة من التخصصات تضمنها أي دورة من دورات معرض دبي الدولي للخيل».

ويقام معرض دبي الدولي للخيل تحت رعاية نائب حاكم دبي وزير مالية دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، خلال الفترة من 20 - 22 مارس 2008 في مركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض.

الكبيرة مثل مشروع مضمار الميدان، وتزايد الاهتمام العالمي بسباق كاس دبي العالمي. وكنتيجة لذلك، يتطلع عدد من أفضل الشركات المختصة بتوريد مستلزمات رياضة الفروسية، من أوروبا والولايات المتحدة، لتعزيز تواجدتها في أسواق الشرق الأوسط، من خلال مشاركتها في معرض دبي الدولي للخيل.

وقال عضو اللجنة العليا المنظمة للمعرض دبي الدولي الكبيرة مثل مشروع مضمار الميدان، وتزايد الاهتمام العالمي بسباق كاس دبي العالمي. وكنتيجة لذلك، يتطلع عدد من أفضل الشركات المختصة بتوريد مستلزمات رياضة الفروسية، من أوروبا والولايات المتحدة، لتعزيز تواجدتها في أسواق الشرق الأوسط، من خلال مشاركتها في معرض دبي الدولي للخيل.

وقال عضو اللجنة العليا المنظمة للمعرض دبي الدولي الكبيرة مثل مشروع مضمار الميدان، وتزايد الاهتمام العالمي بسباق كاس دبي العالمي. وكنتيجة لذلك، يتطلع عدد من أفضل الشركات المختصة بتوريد مستلزمات رياضة الفروسية، من أوروبا والولايات المتحدة، لتعزيز تواجدتها في أسواق الشرق الأوسط، من خلال مشاركتها في معرض دبي الدولي للخيل.

وقال عضو اللجنة العليا المنظمة للمعرض دبي الدولي الكبيرة مثل مشروع مضمار الميدان، وتزايد الاهتمام العالمي بسباق كاس دبي العالمي. وكنتيجة لذلك، يتطلع عدد من أفضل الشركات المختصة بتوريد مستلزمات رياضة الفروسية، من أوروبا والولايات المتحدة، لتعزيز تواجدتها في أسواق الشرق الأوسط، من خلال مشاركتها في معرض دبي الدولي للخيل.

وقال عضو اللجنة العليا المنظمة للمعرض دبي الدولي الكبيرة مثل مشروع مضمار الميدان، وتزايد الاهتمام العالمي بسباق كاس دبي العالمي. وكنتيجة لذلك، يتطلع عدد من أفضل الشركات المختصة بتوريد مستلزمات رياضة الفروسية، من أوروبا والولايات المتحدة، لتعزيز تواجدتها في أسواق الشرق الأوسط، من خلال مشاركتها في معرض دبي الدولي للخيل.

من المنتظر وصول عدد من كبرى الشركات العاملة في مجال خدمات ومعدات رياضة الفروسية إلى دبي هذا الشهر للمشاركة في معرض دبي الدولي للخيل، وذلك مع تنامي التوقعات باحتمالات نمو سوق الفروسية في العالم العربي. فللعالم العربي تاريخ حافل في مجال استيلاء وتربية الخيل الفائزة، كما أن وضع السوق العربية للفروسية، تسوق دولية، يتزايد أهمية في ظل وجود مشاريع التطوير العقاري



الصورة التقنيّة المتطورة تدعم تطور صناعة الفروسية في الشرق الأوسط

دراسات تحذر من المخاطر المحيطة بالحياة البحرية

ترجمة ظافر قطمة |

يؤكد عدد كبير من الدراسات العلمية حقيقة تدهور الحياة البحرية في عالم اليوم، وتراجع الأنظمة البيئية وانقراض أنواع رئيسية من الأسماك، وخلال الشهر الماضي نشر عدد من هذه الدراسات. إلا أن الشيء الذي نفقده هو الجهود المتواصلة من كل بلدان العالم والمؤسسات الدولية لوقف هذه التراجعات الخطيرة في المحيطات.

وفي الشهر الماضي أيضاً توصل فريق من الباحثين من أميركا وبريطانيا وكندا إلى أن التلوث بسبب أنشطة المجتمع الحديث قد لحق بكل شبر من مياه العالم وإن نسبة هذا التلوث والأضرار الناجمة عن الصيد الجائر للأسماك وغيرها من أنشطة قد وصلت إلى 41 في المئة من مياه البحار.

وبينت دراسة أصيب بجامعة أوريغون أن منطقة كاملة بعيدة من ساحل أوريغون قد توسعت نحو جنوب كاليفورنيا وشمال واشنطن مدمرة الحياة البحرية في إحدى أكبر مناطق صيد السمك في العالم. ويعتقد أن السبب في ذلك هو التسخين في مناخ الأرض الذي عمل على تغيير التفاعل بين الإشعاع الهوائية الأرضية والبحرية بشكل منع وصول الأوكسجين للأسماك، والدراسة الثالثة هي عبارة عن تقرير تشريعي من لجنة المبادرة الخاصة بالمحيطات المشتركة، وهي لجنة شكلت بهدف حث الكونغرس والحكومة الأميركية لتطوير برامجها الرامية إلى حماية البحار الأميركية ومن أجل القيام بدور أقوى في هذا المجال عبر العالم. ولكن صناعات السياسة في أميركا لا يتحركون لمعالجة هذه الأمور بالشكل المطلوب، سواء فيما يخص البحث العلمي أو التمويل

أو في مجال إدارة الثروة السمكية. وصحيح أن على الولايات المتحدة أن تتحرك بشكل أفضل في هذا الاتجاه لكن دوراً لدول العالم في هذه القضية أيضاً. وقد يقول قائل إن الولايات المتحدة لديها وضع أكثر من غيرها من الدول المعروفة بثروتها السمكية فيما يتعلق بالحياة البحرية، كاليابان ودول الاتحاد الأوروبي الساحلية. ولكن هذه مشكلة تخص العالم بأسره وحلها أيضاً يجب أن يكون دولياً. ويمكن للأمم المتحدة أن تلعب دوراً أكبر في هذا الجانب. لقد نجحت المنظمة الدولية في جهود حظر استخدام شبكات الصيد الكبيرة جداً عن طريق تنظيم حملات لملاحقة الصيادين الذين يستخدمون هذه الشبكات الواسعة للحصول على كميات أكبر من الأسماك، إلا أنها لم تسع بالشكل المطلوب لإقناع اليابان ودول الاتحاد الأوروبي بوقف عمليات الصيد الجائر لأسراب

محطات اقتصادية

بقلم أسامة مقلد

تطوير المنتجات المالية الإسلامية يحتاج إلى رؤية اقتصادية

يكثر الحديث في الصناعة المالية الإسلامية اليوم عن تطوير المنتجات، وذلك إما بسبب الخلاف الشديد بين الفقهاء حول المنتجات الحالية والمطالبة بتوحيد الفتاوى وتنسيق الجهود بين الجهات الداعمة والمعنية في الصناعة، وإما بسبب نقص الكفاءة الفنية للمنتجات المالية الإسلامية في الواقع العملي مقارنة بالمنتجات التقليدية، والحاجة إلى التطوير تصدى لها الباحثون في التمويل الإسلامي إما بالإسراع في متابعة المنتجات التقليدية ومحاكاتها وإما بالإسراع في البحث عن الحيل والمخارج الشرعية في التراث الفقهي، وكلتا الطريقتين مألوماً واحداً، ثم تدخل المنتجات المالية الإسلامية في حلقة مفرغة من الجدل الفقهي والفني ونعود إلى المشكلة نفسها، ويرافق ذلك عدم إعلامي وتسويقي هائل يبرر هذا التوجه ويعطي انطباعاً في السوق المالية والمصرفية بأنها الطريقة الصحيحة لتطوير المنتجات المالية الإسلامية. لكن المتابع لتاريخ تطوير المنتجات المالية في مرحلة تافقم مشكلاتها يجد أن المايلين يلجأون إلى الاقتصاديين لتفسير هذا الفشل واقتراح الحلول المناسبة، وهم معذورون - أقصاه التقليديين - في ذلك كون الرؤية الاقتصادية تأتي في نهاية الطريق لا في بدايته، حيث ينظر إليها على أنها نوع من الترف الفكري النظري غير الواقعي. ومع الأسف أن الكثير من مطوري المنتجات المالية الإسلامية يحملون هذه الرؤية والتوجه.

مع أن التجربة التاريخية والمعطيات الواقعية مخالفة لهذا التوجه، ولعل أزمة الصكوك والتورق الأخيرة خير دليل على هذا، لذلك يجب على مطوري المنتجات المالية الإسلامية تكوين الرؤية الاقتصادية الإسلامية ابتداءً قبل التطور في منتجات مالية لا تستطيع المؤسسة التراجع عنها كونها أضفت الشرعية عليها ولا تستطيع التسليبي الكشف، وهي حالة مع الأسف تعانيها بعض المؤسسات المالية الإسلامية اليوم، وذلك بسبب غياب الرؤية الاقتصادية، لذلك من المناسب أن نقترح تضمين الأثر الاقتصادي عند تطوير المنتجات المالية الإسلامية والتدليل عليه من الناحية الإسلامية، لأن هذا الإفصاح يجنبنا الكثير من الأخطاء، في عملية التطوير ويعطينا مساراً ثابتاً واضحاً تتميز به المنتجات المالية الإسلامية عن غيرها وتعطيها مصداقية وقبولاً أكثر.

الخليج يودّع عصر العمالة الرخيصة ويستعد لأزمة في قطاع البناء

رأى عدد من الخبراء أن قطاعات اقتصادية عدة في الخليج العربي، وخاصة قطاع البناء والمقاولات القوي المتأخر، تتجه نحو أزمة حقيقية، مع ندرة اليد العاملة في تلك الحقول بسبب تراجع قيمة الدولار وازدياد التضخم وقلّة الأجور في المنطقة، مقابل تحسن ظروف العمل في الدول المرسله للعمالة، وخاصة الصين والهند.

ولفت الخبراء إلى أن العمال باتوا يمتلكون خيار البقاء في بلدانهم الأصلية والحصول على أجور أفضل، ما سيرتب على المقاولين الخليجين تحسين حزمة التقديرات والحوافز لهم، في وقت حذر فيه كبرى شركات التطوير العقاري في الخليج من نذر أزمة مقبلة، وتعيش دول الخليج في الفترة الحالية طفرة اقتصادية هائلة، مدعومة بأسعار النفط المرتفعة والنمو الاقتصادي الكبير، مما يجذب إليها العديد من الباحثين عن فرص العمل من مختلف أنحاء العالم ويرفع الطلب على تطوير مساكن ومكاتب وبنية تحتية.

فالكويت على سبيل المثال تعتبر حالياً نقطة جذب مميزة للعمالة وفرص الاستثمار، بسبب الضرائب المنخفضة ودخول السوق الخليجية المشتركة حين التنفيذ. وقد سبق لشركة «نفط الكويت» أن خصصت قطعة كبيرة من الأرض لبناء 16 ألف منزل بتكلفة منخفضة، إلى جانب إنشاء شبكة للسكك الحديدية ونظام للمواصلات تحت الأرض لتعزيز بنية البنية التحتية لكن الكويت، كسواها من دول الخليج، بدأت تواجه مشكلة العثور على يد عاملة رخيصة لتنفيذ هذه المشاريع العملاقة، مع ارتفاع تكاليف المعيشة. وفي هذا الإطار، يقول أزد حسين، نائب رئيس التعاقدات وكبير مراقبي «غلف كونسولت» لموقع «Arabian Business» إن الكويت «كان من المفترض أن تكون جنة استثمارية مع فرص ذهبية لا تقاوم، لكن الارتفاع الكبير في أسعار المساكن أخيراً زاد من مخاوف الحكومة حيال ارتفاع التضخم في الأشهر المقبلة.

وفي السياق عينه، قال فريدو لاما، المدير التنفيذي لشركة «نفا» للبناء والتعهدات الإلكتروني وسكانية في العاصمة الإماراتية، أبوظبي، للموقع عينه: «لقد ارتفعت التكاليف بسبب ازدياد بدلات الأيجار وتضخم كلف التشغيل»، وتابع قائلاً: «لقد ارتفعت بدلات الأيجار بشكل هائل بسبب النقص الحاد في الشقق والمكاتب، وقد رفع هذا الأمر تكلفة عملياتنا اليومية، وفي أبوظبي تحديداً، هناك نقص كبير في الوحدات المعروضة، ويبقى الوضع في دبي أفضل، إذ يمكنك إيجاد موقع مناسب إذا ما كان بوسعك تحمّل تكلفته، وهذا يدفع الأسعار صعوداً».

وربما يكون الوصف الذي قدمه عبدالمجيد الغصان في صحيفة «غلف نيوز» البحرينية الأدق تعبيراً، وذلك من خلال مقال كتبه هذا الأسبوع تحت عنوان «الأيام الذهبية للعمالة الرخيصة من آسيا و«لت»، ويقول الغصان إن النمو المتسارع للدول التي شكلت تاريخياً مصدراً للعمالة الرخيصة، مثل الصين والهند تشكل سبباً رئيساً لنقص العمال في مشاريع الخليج الإنشائية.

ويوضح رايه بالقول: «مع الطفرة الحاصلة في آسيا، وبشكل خاص في الهند، فإن أجور تلك العمالة ارتفعت بشكل ملحوظ في دولها الأصلية ما قلص جاذبية الخليج بالنسبة إليها. ويبدو أن مواقف الغصان وحجت صداها لدى شركات التطوير العقاري الكبرى، وفي هذا الإطار، قال كريس أودانيل، المدير التنفيذي لـ«نخيل»، التي تعتبر إحدى أكبر شركات المقاولات في دبي لموقع «Arabian Business» إن: «هناك الكثير من الأشخاص ولكن دون ما يكفي من التكنولوجيا، وعادة ما ينتفع المقاولون والعمال إلى بعد حد بسبب رخص التكلفة، لكن هذا لن يستمر، ومع النقص الحالي بالعمال فسواجب مشكلة كبيرة في دبي».

وعود جزء من الأزمة الحالية في الخليج إلى تراجع الدولار، وذلك مقابل ارتفاع الروبية الهندية، وهو ما يضغط على رواتب العمال الهنود ويحول دون قدوم المزيد منهم إلى المنطقة. ويتوقع الخبراء استمرار هذا الوضع إلى أن يحسن أرباب العمل حزمة العروض المقدمة للعمال.



الخطر والتلوث لحقا بكل شبر من مياه العالم جراء الصيد الجائر